

إعلان شركة المعمر لأنظمة المعلومات عن دعوة مساهميها لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول)

توضيح	بند
يسر مجلس إدارة شركة المعمر لأنظمة المعلومات (أم أي اس) دعوة المساهمين الكرام إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول و الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول)	مقدمة
مركز تداول الإعلامى، أبراج التعاونية، طريق الملك فهد، مدينة الرياض	مكان ومدينة انعقاد الجمعية العامة
https://goo.gl/maps/FSpsuKa5i142	رابط بمقر الاجتماع
18-07-2019 الموافق 1440-11-15	تاريخ انعقاد الجمعية العامة
18:30	وقت انعقاد الجمعية العامة
المساهمين المقيدون في سجل مساهمي المصدر لدى مركز الايداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية العامة وبحسب الانظمة واللوائح.	حق الحضور
يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس المال، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول يتم عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.	النصاب اللازم لانعقاد الجمعية

البند الأول: تصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي 2019م

البند الثاني : لتصويت على انتخاب اعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة التي تبدأ من تاريخ هذاالجمعية 2019/7/18 حتى تاريخ 2022/7/17 م . (مرفق سيرهم الذاتية)

البند الثالث : التصويت على تشكيل لجنة المراجعة للدورة الجديدة والتي تبدأ من تاريخ 2019/7/18 م حتى تاريخ 2022/7/17 م وعلى مهامها وضوابط عملها ومكافآت أعضائها، و المرشحين هم التالية أسمائهم 1. صالح عبدالله الدباسي 2. إبراهيم بن عبدالله المعمر 3. فايز عبدالله الأسمرى. (مرفق سيرهم الذاتية)

جدول أعمال الجمعية

البند الرابع : التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية على المساهمين بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي عن العام المالي 2019م، وتحديد تاريخ الاستحقاق والتوزيع وفقاً للضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات وذلك بما يتناسب مع وضع الشركة المالي و تدفقاتها النقدية وخططها التوسعية والاستثمارية

البند الخامس : التصويت على إجازة أعمال مجلس الإدارة من تاريخ انتهاء دورته في 2019_5_15 م حتى تاريخ عقد اجتماع الجمعية 2019/7/18م



بإمكان المساهمين الكرام التصويت عن بعد على
جدول أعمال الجمعية وذلك من خلال خدمة
التصويت الإلكتروني عن طريق زيارة الموقع
الإلكتروني الخاص بتداولاتي

www.tadawulaty.com.sa علماً بأن

التسجيل في الخدمة والتصويت متاح مجاناً لجميع
المساهمين حيث يبدأ التصويت الإلكتروني يوم
الأثنين 12 من شهر ذو القعدة 1440 هجرياً
الموافق 15 يوليو 2019م الساعة (10:00)
صباحاً وينتهي التصويت في تمام الساعة
(04:00) عصر يوم الجمعة

التصويت الإلكتروني

كما يحق للمساهم توكيل شخص آخر عنه في
الحضور بموجب توكيل خطي على ألا يكون
عضواً في مجلس الإدارة أو موظفاً في الشركة،
وأن يكون مصادقاً عليه من: الغرف التجارية
الصناعية متى كان المساهم منتسباً لأحدها أو إذا
كان المساهم شركة أو مؤسسة اعتبارية. إحدى
البنوك المرخصة أو الأشخاص المرخص لهم في
المملكة شريطة أن يكون للموكل حساب لدى البنك
أو الشخص المرخص له الذي يقوم بالتصديق.
كتابة العدل أو الأشخاص المرخص لهم بأعمال
التوثيق. وعلى المساهم أو وكالة تزويد الشركة
بنسخة من التوكيل قبل يومين على الأقل من موعد
انعقاد الجمعية، وإرساله إلى (شركة المعمر لأنظمة
المعلومات (ام.أي.اس) صندوق بريد رقم 16116
الرياض 11464 المملكة العربية السعودية -حي
الربيع - طريق الملك عبد العزيز، جنوب مستشفى
المملكة مركز اللؤلؤة التجاري بوابة رقم 1 مدينة
الرياض) وعلى الوكيل إبراز أصل التوكيل قبل
انعقاد الجمعية، كما يجب على جميع المساهمين /
الوكيل احضار الهوية الوطنية. وفي حال وجود
استفسار نأمل التواصل مع إدارة علاقات
المساهمين) هاتف 00966112057800 تحويله

معلومات اضافية

4106/4604 السيد امجد الأمين او فاكس
0096611205 او عبر البريد الإلكتروني :
(Amjad.alameen@mis.com.sa علماً
بأن أحقية تسجيل الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي
وقت انعقاد الجمعية وأحقية التصويت على بنود
الجمعية تنتهي عند انتهاء لجنة الفرز من فرز
الأصوات



الملفات الملحقة

لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذا الإفصاح، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقته أو اكتماله، وتخليان نفسيهما صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا الإفصاح أو عن الاعتماد على أي جزء منه، كما يتحمل المصدر المسؤولية كاملة عن دقة المعلومات الواردة في الإفصاح، و يؤكد بأنه بعد اتخاذه الإجراءات اللازمة للتحري، وبناءً على ما لديه من معلومات وحقائق- لا يعلم بوجود أي معلومات أو حقائق قد يتسبب إغفالها في جعل الإفصاح مضللاً أو ناقصاً أو غير دقيق.